

لوى ذيل الأسد

٧

.. قبل أن تعلن بريطانيا الحرب على ألمانيا بعثت إلى سفرائها - في الدول التي تتبعها - تطلب أن تعلن هذه الدول الحرب أيضاً على ألمانيا . وأن يحىء توقيت هذا الإعلان مع لندن . . أى يوم ٣ سبتمبر ١٩٣٩ .

وتعلن كل من بريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا الحرب على ألمانيا في نفس اليوم ٣ سبتمبر .

وتعلن جنوب أفريقيا الحرب يوم ٦ سبتمبر .

وكندا يوم ١٠ سبتمبر .

ولكن مصر لم تعلن الحرب على ألمانيا إلا في عام ١٩٤٥ بعد أن انتهت الحرب . . تقريباً . وكان السبب في ذلك إصرار الدول الكبرى على أنه لن تشترك في عضوية الأمم المتحدة إلا الدول التي أعلنت الحرب .

وقد كلف قرار ، إعلان الحرب ، رئيس وزراء مصر - أحمد ماهر باشا - حياته ، فقد اغتاله محمود العيسوى في عام ١٩٤٥ .

ولكن في سنة ١٩٣٩ دفع على ماهر باشا ثمن امتناعه عن إعلان الحرب « بأن أرغم على الاستقالة من رئاسة الوزارة » .

وهناك عدة روايات عما جرى في مصر خلال تلك الفترة الدقيقة . .

ونبدأ برواية السفير البريطاني . .

كان السفير متفقاً مع محمد محمود باشا على إعلان الحرب . . وتفاصيل أخرى كثيرة .
وسافر السفير إلى لندن في إجازة . . وخلال هذه الإجازة امتقال محمد محمود . . وجاء
على ماهر . .

وتوجه بيتان ، الوزير البريطاني المفوض ، إلى مقر رئاسة الوزارة وقال لعللى ماهر :
- إن لدى حكومة العراق بعض التردد في إعلان الحرب ضد ألمانيا ، ونرجو أن تقنعوها
بأنكم تنوون ذلك .

فكتب على ماهر إلى العراق . . بذلك .

وقال : إن مصر ستعلن الحرب عند بدء الاشتباكات .

وعاد مايلز لامبسون إلى القاهرة يوم أول سبتمبر . . وفي نفس اليوم يعلن على ماهر
الأحكام العرفية .

وبعد يومين من عودة السفير . . وبعد أسبوعين من تولي على ماهر رئاسة الوزارة ، . .
تعلن بريطانيا الحرب على ألمانيا . . ويقطع على ماهر العلاقات السياسية والاقتصادية مع ألمانيا
وتبدأ مصر اعتقالات الألمان . . أما بالنسبة لإعلان مصر الحرب على ألمانيا فإن السفير
البريطاني - كما يقول - يجد على ماهر . . عنيداً .

قال له على ماهر :

- ليس من الضروري لمصر أن تكون في حالة حرب ، وأنى مستعد لعمل أى شيء دون
إعلان الحرب . . وأريد إجماعاً من زملائي في الوزارة .

ومعنى ذلك أن على ماهر مصمم على موافقة وزرائه جميعاً على هذا القرار .
ويبرق لامبسون إلى لندن بموقف على ماهر .

ويعود لزيارته في اليوم التالي قائلاً :

- إن قراركم سبب استنكاراً في لندن ، إن فكرة حالة الوسط بين الحياد والحرب ، فكرة
مضللة .

ويحاول على ماهر أن يطرح أفكاراً جديدة فيقول :

- لابد من تعزيزات بريطانية وإحضار قوات من فلسطين .

وبعد يومين ، وفي ٦ سبتمبر ، يتعجل السفير إصدار القرار ، ولكن على ماهر يراوغ
قائلاً :

- سيصدر القرار فور خروج كل المصريين - بسلام - من ألمانيا .

ويجتمع مجلس وزراء مصر يوم ٧ سبتمبر . وفي ساعة متأخرة من الليل يقول على ماهر للسفير :

- قررت الحكومة المصرية بالإجماع إعلان حالة الحرب مع ألمانيا ، وسيبقى القرار سرياً حتى يصلني خطاب منكم تقولون فيه ما يلي :
« إن إعلان حالة الطوارئ في مصر ، وقطع العلاقات مع ألمانيا ليسا كافيين كإجراءات ضرورية لتأمين البلاد ، وتأمين سلامة القوات البريطانية وإن المطلوب في اللحظة الراهنة هو إعلان الحرب » .

ويدرك السفير أن على ماهر يريد أن يقول : إن مصر غلبت على أمرها لإعلان الحرب . . . فيعد باستطلاع رأى لندن .

وفي ٩ سبتمبر يلتقي رئيس الوزراء بالسفير مرة أخرى . . . يقول له على ماهر :

- الدستور المصرى ينص على دعوة البرلمان لإصدار قرار إعلان الحرب . . . وقد دعوته للاجتماع يوم ٢ أكتوبر .

وفي ١٢ سبتمبر يكتب اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى إلى سفيره في القاهرة .
- إن الأضرار العملية لعدم إعلان الحرب سيحس بها المصريون أنفسهم . . . وليس من الضروري فرض القرار عليهم . إن الحكومة المصرية ليست مستعدة في الوقت الحاضر لإعلان الحرب . . . ومن العبث ممارسة ضغط في هذا الصدد .
ويكون السرفى ذلك أن العسكريين البريطانيين وجدوا أنه من الأفضل لهم ألا تعلن مصر الحرب ، لتبقى قاعدة آمنة لقواتهم .

ويتخذ السفير البريطانى موقف على ماهر في برقية طويلة :
« لو أن على ماهر أعلن الحرب فوراً فإن مسلكه هذا كان جديراً بإحباط مخططات الألمان في بعض الأوساط الراقية .
وكانت الدعوة الفورية لانعقاد البرلمان للموافقة على إعلان الحرب وحالة الطوارئ - كفيلة في المناخ العام للأيام الأولى من سبتمبر - بإعطاء رئيس الوزراء أغلبية سهلة ومؤكدة في كلا المجلسين .

وكان يمكن لعلى ماهر باشا ، لأنه يتمتع بالتأييد البرلمانى وثقة حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، أن يواصل طريقته شبه الدكتاتورية ، وقدرته على كبت كل معارضة ،

واستغلال البرلمان والإدارة لصالحه ، إذا استخدم السلطات التي تمنحه إياها حالة الطوارئ .
وعلى ماهر ذكى وعديم الضمير .
ولكن على ماهر باشا اتخاذ الطريق المضاد .
تملص من وعده لنا بإعلان الحرب بحجة تافهة .
وحاول استغلال هذا العمل ليقدم نفسه للشعب المصرى على أنه الرجل الذى يحميهم من
الجهود البريطانية لجرهم إلى ويلات الحرب .
وأكسبه هذا شعبية رخيصة في البداية ، لكن هذا ، كما في أحوال مماثلة لوزراء مصريين
سابقين ، أثبت أنه سلاح ذو حدين .
ويمكن للوزير أن يحصل على بعض التصفيق بتقديم نفسه على أنه المعارض الباسل لتعدى
البريطانيين على الاستقلال المصرى ، لكن هناك وجهاً آخر للعملة .
وفي مصر مازال التقليد قائماً ، وهو أن كل حكومة لا يمكنها الاستمرار دون مساندتنا .

وهناك رواية أخرى تصف ما جرى ، وهى شهادة على ماهر فى قضية اغتيال أمين عثمان .
أيضاً . . فى هذه القضية أثير تاريخ مصر السياسى كله .
قال على ماهر :

- بدأ الخلاف مع الإنجليز بمجرد إعلان ألمانيا الحرب . . ثم رأينا لمصلحة مصر ألا ندخل
الحرب . . واكتفينا بقطع العلاقات السياسية . . وتفصيلات ذلك لا محل لها . والمسألة مسألة
ظروف دخول الحرب . . وعدم الدخول فيما يتعلق بالاستعداد خصوصاً وأنه سأل السفير
البريطانى :

- ما هو موقف مصر فى نهاية الحرب . . وهل تستكمل استقلالها ؟
فقال :

- لا يمكننا أن نعد بشيء وكفانا وعد بلفور فى قضية فلسطين . . فى أثناء الحرب الأولى .
وأشار على ماهر إلى الانقسام داخل مجلس الوزراء فقال : إن اللورد هاليفاكس وزير
خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت صرح بأن بعض وزراء مصر يريدون إعلان الحرب .
وفى مؤتمر فلسطين من نفس العام قال لى لورد هاليفاكس :
- بحق الصداقة تتخلى عن الحكم دون أن تثير متاعب لأن بعض الوزراء يميلون إلى دخول
الحرب .

وروى على ماهر ما حدث بينه وبين السفير البريطانى . . ومداولات مجلس الوزراء فى تلك

الأيام . . للكاتب الصحفي الأستاذ محمد صبيح . . وقد نشرها في كتابه عن عزيز المصري .
قال على ماهر :
كان رأيي أن إعلان الحرب على ألمانيا مسألة يبحثها مجلس الوزراء أولا قبل أن أبدى
رأى فيها .

وعندما عرضت الأمر على المجلس تبين أن هناك ٣ آراء :

- ١ - تيار ضد الحرب .
 - ٢ - تيار مع إعلان الحرب .
 - ٣ - وتيار متردد لم يتخذ بعد رأيا .
- ورأيت أن أكسب إلى جانبي الفريق المتردد . . وكان هذا الفريق يسأل :
- هل سنكسب من إنجلترا إذا دخلنا معها الحرب .
ودعوت السير لامبسون وسألته :
- هل أنتم على استعداد لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإنشاء علاقة جديدة مع مصر؟
قال السفير :

--- أية علاقة جديدة تعنى !

قلت :

- علاقة الدول غير المقيدة بأى قيد .
دهش السفير وقال :
- سأرجع إلى حكومتى .
وبعد يومين عاد السفير برد لندن وهو أنها لا تستطيع أن تعد بشيء مقابل دخول مصر
الحرب .

وجمعت المترددين وأخبرتهم بما دار بينى وبين السفير فإذا بهم ينضمون إلى فريق المعارضة
في دخول الحرب .
ويقول الكاتب إنه علم أن الوزيرين صالح حرب ومصطفى الشوريجي كانا يتزعمان فكرة
الامتناع عن دخول الحرب .

ويضيف أن عبد الرحمن عزام كان يرى التفاهم للحصول على مكاسب من الإنجليز !
أما الوزيران اللذان كانا يريان أن الاشتراك في الحرب ضرورة فهما محمود فهمى النقراشى
باشا - عن الحزب السعدى - والمهندس حسين سرى

• • •

وهناك رواية أخرى مختلفة تماماً عن مداولات مجلس الوزراء ذكرها عبد الرحمن عزام باشا وزير الأوقاف ووزير الشؤون الاجتماعية في وزارة على ماهر وأمين عام الجامعة العربية لعدة سنوات .

وقد نشر عزام روايته عام ١٩٧٣ .

قال عزام باشا :

« يوم وصوله من لندن قام السفير البريطاني بالسفر إلى الإسكندرية - أى أول سبتمبر ١٩٣٩ - فإن الوزارة كانت لا تزال في الإسكندرية بمناسبة الصيف . وتعتقد اجتماعاتها في بولكللي .

وقال السفير لعللى ماهر :

- إن الحكومة البريطانية يهملها أن تبادر مصر بإعلان الحرب رسمياً على ألمانيا بمجرد أن تعلنها الحكومة البريطانية تنفيذاً لبنود المعاهدة الإنجليزية - المصرية .

ولم يكن طلب السفير مفاجأة لرئيس الوزراء ، فقد سبق له أن تلقى تليغاً شبيهاً من بيتان القائم بأعمال السفير قبل عودة لامبسون من لندن .

وكان السفير يحمل طلبين :

الأول ، أنه مما يسعد الحكومة البريطانية - بصفة خاصة - أن تعلن مصر أنها في حالة حرب مع ألمانيا .

والثاني ، أن تقوم السلطات المصرية باعتقال الرعايا الألمان واحتجازهم في معسكر للاعتقال باعتبارهم أسرى حرب .

وتقرر عقد جلسة طارئة لمجلس الوزراء لمناقشة هذا الموضوع الخطير .

وبعث على ماهر إلى عبد الحميد بدوى فقيه مصر الدولى ورئيس قضايا الحكومة في ذلك الوقت - يطلب الفتوى في تفسير بنود المعاهدة .

وجاء عبد الحميد بدوى إلى مجلس الوزراء يقول :

- إن بنود المعاهدة تلزمنا بدخول الحرب إلى جانب الإنجليز .

وكانت جلسة مجلس الوزراء عاصفة استغرقت ٤ ساعات .

رأى الوزراء السعديون أن تعلن مصر الحرب فوراً حتى يتسنى لها أن تصبح قوة عسكرية ، وأن يكون لها جيش وطنى . لتفرض إرادتها على الإنجليز وعلى مجتمع الصلح بعد الحرب . وكانت وزارة على ماهر مؤلفة من السعديين والمستقلين ، أما الأحرار الدستوريين فلم يشتركوا فيها .

أيد صالح حرب وزير الدفاع اتجاه إعلان الحرب ، لأن مصر لم تشترك في أية حروب منذ سنوات طويلة ، واشترآكها في الحرب إلى جانب الإنجليز يمكن أن يشير روح التربية العسكرية بين الشباب ، فضلاً عما سيعود على مصر من فائدة عندما يصبح لها جيش وطني قوى . وبدأ عزام يعارض إعلان الحرب ، لأن المعاهدة لا تلزمنا إلا في حالة وقوع اعتداء على بريطانيا . . وهذه الحرب ستدوم خمس أو ست سنوات ، وبريطانيا تريد أن تقاتل بآخر جندى مصرى حتى يتم لها الاستعداد للحرب التى أخذتها على غرة !

وحاول بعض الوزراء أن يعارض هذا رأى . . فقال عزام باشا :
- لو كان هناك مقابل لاتخاذ مثل هذا القرار الخطير كوعد بالجلاء ، أو تعويض عن كل ما يحتمل أن يحقق ببلادنا من خسائر بعد الحرب - لكان هناك مبرر . . أما وأن بريطانيا تريد منا اتخاذ هذه الخطوة بلا مقابل فهذا ما لا أوافق عليه .
ولم يتكلم على ماهر أو يشارك في المناقشة وهو يتابع محاولات عزام لإقناع الوزراء بوجهة نظره .

وفجأة . . قرر على ماهر أن يحسم الموقف بالتصويت على القرار .
وامتنع على ماهر عن التصويت مفضلاً عدم إبداء رأيه .
وتتابع الوزراء يدلون بأصواتهم .
وكان ١٤ وزيراً مع إعلان الحرب .
ووزير واحد يعارض هو عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف .
ولم يتألك عزام نفسه وبادر بسحب ورقة صغيرة وكتب عليها استقالته من الوزارة . . وانصرف .

وأثار هذا الموقف ارتباكاً في مجلس الوزراء .
وبادر على ماهر بفض الاجتماع . . وقام من مكانه ليلحق بوزير الأوقاف في حجراته بفندق سان استفانو . . وكانت مناقشة حامية استمرت من العاشرة والنصف مساءً حتى الواحدة صباحاً .

وطلب على ماهر من عزام أن يقوم بمحاولة إقناع المسئولين في السفارة البريطانية حتى يكفوا عن التمسك بطلب اشتراك مصر في الحرب .

. . وعرف السفير البريطانى بما حدث في اجتماع مجلس الوزراء من كامل سلم سكرتير عام المجلس - كما يروى عزام - فلم يرحب بمقابلته وطلب أن يكون الاتصال مع الرجل الثانى في السفارة مسرّ يتيان .

واستمرت الاتصالات بين عزام وبيمان والجبال ويلسون عدة أيام . . وأعلن وزير الخارجية البريطانية في لندن :

- أن الحكومة البريطانية ليست على استعداد للمساومة في هذه الظروف . وتفسير هذا أن بريطانيا لم تغير موقفها من ضرورة إعلان مصر الحرب .

وبعث على ماهر يوم ٩ سبتمبر مذكرة إلى السفير البريطاني يتراجع فيها عن قراره إعلان الحرب بحجة أن ألمانيا لم تعلن الحرب على مصر ، وأن تطورات الموقف لم تعد تستدعي اتخاذ هذا القرار .

ووقف على ماهر بخطب في مجلس الشيوخ ويقول : إنه التزم بسياسة تجنب مصر ويلات الحرب .

وهذه الرواية تختلف عن الأخرى في شيء واحد وهو دور عزام باشا نفسه في مداورات مجلس الوزراء !

هل كان عزام باشا هو المسئول عن رفض مجلس الوزراء لدخول الحرب . . أم أن دوره كان مع المترددين . .

وفي رأي أن على ماهر لو كان راغباً في دخول الحرب فما كان يعبأ باستقالة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام . . إنه كان يهتم أولاً بوزراء الحزب السعدى الذين يشكلون قوة في البرلمان . . وعلى ماهر لا يعتمد على حزب خاص به . . كما أن الدستوريين الذين يشكلون قوة ثانية في البرلمان لم يكونوا مشتركين في الوزارة . وكان السعديون يرغبون في إعلان الحرب .

وأما السبب في بغض على ماهر لإعلان الحرب ضد الألمان فيرجع إلى ميول الملك ضد الإنجليز وإيمان فاروق بانتصار ألمانيا . . وعلى ماهر كان رجل الملك . . وإن كان في تلك الفترة قد بدأ يفقد نفوذه عليه كما قال السفير البريطاني !

وعلى أية حال فإن عزام وصالح حرب ومصطفى الشوريجي بعد ذلك كانوا ضد إعلان الحرب ! .

ولم تكن هذه هي الأزمة الوحيدة بين على ماهر والسفير البريطاني . . وإن كانت هذه أخطر الأزمات .

في اجتماع لمجلس الوزراء قرر المجلس إحالة أمين عثمان وكيل وزارة المالية إلى المعاش . . وكانت صدمة للسفير البريطاني الذي عرف بالقرار من رئيس الوزراء نفسه .

وقصة أمين عثمان تبين كيف كانت الحياة تمضي في مصر . . وكيف كان الجهاز الوظيفي الحكومي المصري كله يتأثر بمدى الإخلاص لبريطانيا . . أو العداء لها . .

مصري ولد عام ١٨٩٩ وكان الطالب الأول في كلية فيكتوريا بالإسكندرية . ثم تعلم بعد ذلك في أكسفورد . . متزوج من إنجليزية .

وخلال وزارة النحاس في سنة ١٩٣٠ - وكان عمره ٣١ سنة - عمل سكرتيراً خاصاً لمكرم عيّد ومفتشاً للمالية في البحيرة ، ومديراً عاماً لإدارة الضرائب المباشرة ، ثم رقى إلى وكيل وزارة في أكتوبر ١٩٣٦ وكان عمره ٣٧ سنة . . وفي تلك الفترة كان يعتبر من أصغر وكلاء الوزارة سناً ثم وزيراً للمالية .

ومنح لقب الباشوية في قائمة شرف المعاهدة في ١٥ فبراير ١٩٣٧ .

وعرض عليه مصطفى النحاس منصباً وزارياً في نفس السنة ولكنه اعتذر عن القبول ، ونال وسام فارس الإمبراطورية البريطانية .

ولكن هذا كله لا يبرر حماس الإنجليز له .

إن السر يتضح عندما اغتيل أمين عثمان في يناير ١٩٤٦ . .

إن السفير البريطاني بعد أن شيع جنازة أمين عثمان بعث بمرثية طويلة - بالبرق - إلى وزير خارجية بريطانيا ينعي فيها أمين عثمان ويقول : إن خسارة كبيرة لحقت ببريطانيا . . . ومصر بوفاة أمين عثمان الذي كان ينتظره مستقبل كبير .

ومن المرثية والنص المحفوظ في لندن نجد هذه الكلمات التي كتبها السفير . . . قال :

١ - توفر لدى أمين عثمان فهم وتعاطف مع بريطانيا العظمى من خلال تعليمه في كلية فيكتوريا وأكسفورد .

٢ - أظهر بعد عودته من أكسفورد . مثل شباب موظفي ذلك العهد ، تعاطفاً مع الوفد . إلا أن هذا الشعور الوطني خفف من تطرفه شعور أمين باشا بأن استقلال مصر لا يمكن أن يقوم ، ويستمر ، إلا من خلال تعاونها مع بريطانيا العظمى .

٣ - وارتقى أمين عثمان أول ما ارتقى في المناصب الكبيرة عندما عين سكرتيراً عاماً للوفد المصري في مفاوضات معاهدة سنة ١٩٣٦ حيث لعب دوراً .

لقد أسهم بكل فعالية في إنجاح إتمام المعاهدة والتوقيع عليها . حتى إن المرء لتساوره الشكوك عما إذا كان ممكناً التغلب على الدسائس والاتجاهات التي تبناها وفد المفاوضات دون وجود مصري مثل أمين عثمان .

لقد لعب طيلة المفاوضات دور الاعتدال والتوسط بين الجانبين ، حتى ساعدهما على الوصول للحلول ، وسط ، للمشكلات التي ظلت مطروحة باستمرار ، والتي كان ظهورها أمراً حتمياً في سياق المفاوضات .

٤ - ثم عين أمين عثمان وكيلًا بوزارة المالية في حكومة الوفد بعد عودة الوفد المصري إلى مصر والتوقيع على المعاهدة الإنجليزية المصرية في لندن .
وكان هذا التعيين خطوة كبيرة على سلم الترقى من المنصب الصغير - نسيباً - الذي كان يتولاه في وزارة المالية .

وكان طبيعياً أن تثير هذه الترقية الغيرة بين الموظفين .
وما زاد نيران هذه الغيرة بين هؤلاء الموظفين ، وبين سياسيين أكبر منه سناً . أن أمين عثمان منح رتبة الباشوية في نفس الوقت بناء على تركية من النحاس باشا .
واشتدت هذه الغيرة اشتعالاً حين منحه بريطانيا أيضاً لقب سير تقديراً لتعاونه البناء في مفاوضات المعاهدة الإنجليزية المصرية .

٥ - ظل أمين عثمان طيلة وجود الوفد في الحكم - من ١٩٣٦ إلى أواخر ١٩٣٧ - يمارس دور العنصر المهدئ بالنسبة للنحاس باشا الذي تزايدت ثقته في أمين عثمان ، إلى درجة كبيرة ، حتى إنه أصبح بمثابة ضابط الاتصال المعتمد بين حكومة الوفد وبين السفارة .
وقد تمكن - بفضل هذه الصلة - من تسوية عدد لا حصر له من المشكلات التي ثارت بين حكومة الوفد وبيننا في أثناء الفترة الدقيقة من بدء تنفيذ المعاهدة الإنجليزية المصرية .
وحينما أقصيت حكومة الوفد عن الحكم ظل يمارس دوراً مخففاً من تطرف الوفد لكبح جماح النحاس باشا الذي كان حانقاً علينا لإخفاقنا في منع إقالة الملك فاروق ، ولمنع الوفد من اتخاذ موقف أكثر تطرفاً ضد بريطانيا .

وأظهر المرحوم محمد محمود باشا - الذي خلف النحاس باشا في رئاسة الوزارة في ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ - تقديراً لأمين عثمان ، بل إنه استخدمه بدرجة متزايدة في اتصالاته مع السفارة .

وما إن تولى على ماهر باشا رئاسة الوزارة خلفاً لمحمد محمود باشا في أغسطس سنة ١٩٣٩ حتى أقال أمين عثمان من الخدمة دون أى تفسير .

ويقال إن هذا الإجراء المتعسف والمجحف اتخذ لإرضاء الملك فاروق الذي - في غار مرحلة عداء لبريطانيا بتأثير على ماهر - كان ينظر إلى أمين عثمان باعتباره صنيعة بريطانيا .
أما أمين باشا فقد ساوره قلق في بادئ الأمر ، لأننا لم ننقذه من ذلك الطرد المتعسف من

الخدمة ، خاصة وأنه كان رجلاً فقيراً لم يكن في وسعه التعيش من معاشه الصغير .
ولكن السير إدوارد كوك محافظ البنك الأهلي المصرى قام - بناء على اقتراحى - بتعيين أمين عثمان باشاً مديراً للبنك .

وهكذا تغلب أمين عثمان - شيئاً فشيئاً - على حفيظته ضدنا ، وواصل تعاونه معنا في كبح جماح النحاس باشا والوفد الذى كان إغراء معاداته لنا مطروحاً في كل وقت .
وبعودة الوفد إلى الحكم بعد أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أصبح أمين عثمان رئيساً لديوان المحاسبة ثم تولى بعد ذلك وزارة المالية .

وقد ظل الملك فاروق مقتنعاً بأن أمين عثمان كان همزة الوصل بين السفارة والنحاس باشا ، لتأمين موافقة النحاس باشا المسبقة على تولى الحكم بعد الإجراء الذى اضطررنا لاتخاذ ضد الملك فاروق . . أى بعد حصار القصر بالدبابات في ٤ فبراير ، وكان إجراؤنا ضد الملك بسبب تشجيعه للعناصر المناهضة لبريطانيا ، وعدم تشجيعه للمصريين الذين يتعاونون معنا ، وخاصة في المرحلة الدقيقة التى اجتازتها العمليات العسكرية في الصحراء الغربية .

وإلى هذا الاعتقاد لدى الملك فاروق يرجع السر في تحامله ضد أمين عثمان .
- في أثناء حكم الوفد من ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ عاد أمين عثمان باشا ليلعب دوراً فائق التقدير في الوساطة بين النحاس والسفارة .

وقد استطاع - بفضل نفوذه لدى النحاس باشا - أن يسوى كثيراً من المشاكل التى ثارت بين حكومة الوفد وبيننا ، وأن يدعمنا بقوة في مجهودنا الحرنى خلال أدق مراحل الحرب بما في ذلك عملية انسحابنا إلى العلمين .

بعد إزاحة الوفد من الحكم في أكتوبر ١٩٤٤ عاد أمين عثمان ليلعب دور المخفف من غلواء الوفد وهو في المعارضة .

وإذا كان الوفد - حتى وفاة أمين عثمان - قد أحجم عن الذهاب بعيداً في مجال معاداتنا فإن ذلك يرجع - أول ما يرجع - إلى التأثير الضخم الذى كان يمارسه أمين عثمان على النحاس باشا .

- إن هذا التصميم القاطع من جانب أمين عثمان على أن يلعب دور الوسيط الأمين بين مصر وبريطانيا العظمى لم يكن يرجع فقط إلى تعاطف وجدانى نحو بريطانيا العظمى ، بل يرجع أيضاً إلى غرَب الوطنية المستنيرة التى ترى أن التعاون المخلص الإنجليزى - المصرى هو طوق الخلاص الوحيد لمصر .

وعلى هذا فإن موت أمين عثمان لا يشكل فقط مأساة على المستوى الشخصى . ولكنه أيضاً

كارثة ينطوى عليها المستقبل .

إن حزب الوفد - برغم بعده عن السلطة ، وبرغم أنه لم يعد قوياً كما كان - إلا أنه يظل أكبر أحزاب البلاد وأوسعها من حيث التأيد الشعبي .

ولذلك فإن وفاة أمين عثمان تمثل اختفاء الرجل الوحيد الذى كان بوسعه دائماً التأثير على النحاس باشا فى اتجاه الاعتدال نحو بريطانيا العظمى . .

وسوف نفتقد نحن ، وبالأأسف ، وجود أمين عثمان .

لقد فقدنا صديقاً من أخلص الأصدقاء . إن الزعماء الوفدیین يتصفون بطبع متشكك وليس من السهل عليهم إقامة علاقات ميسورة مع الأجانب .

ولا توجد شخصية ، مثل أمين عثمان ، قادرة على أداء دور الوسيط بين الوفد وبيننا ، كى يتسنى الوصول إلى تفاهم مشترك ، وحلول ترضى الطرفين .

ومن هنا مستصحب العلاقات مع الوفد ، سواء فى المعارضة أو فى الحكم ، أكثر صعوبة عما كانت عليه فى الماضى .

- وليس من قبيل المبالغة أن أقول إن مصر خسرت بوفاة أمين سياسياً وطنياً وشاباً مارس تأثيره ووفق لأتمته خطى عاقلة لمصلحة بلده ولمصلحة التفاهم الإنجليزى المصرى الذى كان يمثل حجر الزاوية فى صرح الوطنية المصرية المستنيرة كما كان يفهمها أمين عثمان .

ومن هنا فإن غيابه يمثل خسارة فادحة لكلا البلدين . . !

وفى ظل هذا التاريخ كله - السابق - واللاحق ، لا يستطيع لامبسون أن يبق صامتاً إزاء عزل أمين عثمان .

بعث إلى هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا يشكو تصرف رئيس وزراء مصر . .
ويستدعى هاليفاكس إلى مكتبه حسن نشأت باشا السفير المصرى فى لندن ويسأله :
- هل أستطيع أن أعرف السبب فى أن على ماهر باشا يقبل مصريين معينين معروفين بميوهم القوة مع بريطانيا .

ويبرق نشأت باشا بالسؤال . .

ويجىء الرد . . من رئيس وزراء مصر . .

ويتوجه نشأت باشا مرة أخرى إلى مقر وزارة الخارجية البريطانية ليقول للورد هاليفاكس :

- طلب منى على ماهر باشا إبلاغك أن أمين عثمان وأبو الخير وكيلى وزارة المالية أقيلا ،

لا لأنها مواليان جداً لبريطانيا ، وإنما لعدم كفاءتهما .
وفيما يتعلق بأمين عثمان ، رئيس الوزراء - كدليل على عدالته - أولاه منصباً في مجلس
إدارة البنك الأهلي ، وقد عبر له عن امتنانه لذلك .
وحتى عام ١٩٣٦ كان أمين عثمان لا يزال موظفاً حكومياً صغيراً جداً بمرتبة متواضعة ، ثم
رقى فجأة إلى منصب وكيل وزارة المالية .
وكانت ترقيته سريعة للغاية ، لأنه لم يحصل على الخبرة الضرورية لمثل هذا المنصب الهام .
وأكثر من ذلك فقد سألتى السفير عما إذا كنت أوافق على أنه يجب ترك مساحة معينة
للحكومة في أمور من هذا النوع .

- أبلغت سعادته بأن آخر شيء أرغب - أنا وأنت - عمله هو التدخل في الأمور التي تقع
تماماً في نطاق اختصاصات الحكومة المصرية وأن قلتي الوحيد (وهو ما أنا واثق أنه مصدر قلق
رئيس الوزراء بنفس الدرجة) هو أن مثل هذه الإقالة يجب ألا تحدث لأسباب خاطئة .
أكد لي سعادته أن ماهر باشا فوضه ليبلغني أن الموقف ليس بهذه الصورة في الظروف
الراهنة ، وأن الأمر ينحصر في أن مالية مصر في حالة بالغة السوء نتيجة لعدم كفاءة
أبو الخير

أما أمين عثمان الذي يفتقر إلى الخبرة الضرورية كما قيل لي . فهو مشغول للغاية بالسياسة
بالشكل الذي لا يستطيع معه أن يوفر وقتاً كافياً للأعمال المالية .
قلت إنى لا أهتم بالشخصيات ، وإنما أهتم بضمان أن هذه التعيينات يجب أن تتقرر لصالح
حسن الإدارة .

رد السفير بأن ماهر باشا طلب منه أن يؤكد لي أن هدفه الأوحيد هو حسن الإدارة .
وبيعت هاليفاكس بنص الحديث إلى لامبسون ويقول له :
- قلت للسفير المصرى إنى سأنتقل لك ما أبلغنى إياه بالشكل الذى يتيح لك مناقشة المسألة
مع رئيس الوزراء .

وإذا كان على ماهر قد عزل أمين عثمان ، فإن السفير البريطانى أعاده عضواً ومديراً بالبنك
الأهلى المصرى . . البنك الذى يصدر العملة المصرية !

* * *

وتتابعت الأزمات بين على ماهر . . والسفير البريطانى . .
قال على ماهر فى شهادته أمام القضاء . .

« أعلننا الأحكام العرفية فقالوا إن لهم اتفاقاً سابقاً . وهو أن يكون الحكام العسكريون من الإنجليز . . وحددوا فعلاً أسماء الحكام العسكريين للصحراء وقناة السويس والإسكندرية . وطلبوا أن يقوم بحارة من الأسطول البريطاني بمراقبة السفن التي تعبر قناة السويس . وقد علمت منهم أن أمين عثمان وافق على الطلب الأخير . . بصفته وكيلاً لوزارة المالية . . وطلبت أوراق هذا الاتفاق فقال لي السفير :

- إن الاتفاق شقوى مع رئيس الوزراء السابق محمد محمود باشا ، وأنهم - الإنجليز - اشترطوا ألا يتروكوا سلامة الجيش البريطاني في الصحراء الغربية في يد أخرى غير القواد البريطانيين ، وكانت إجابتي أن الصحراء الغربية أرض مصرية ، ولا يمكن أن يتولى الأمر فيها إلا مصر .

ولقد طلب الإنجليز مني دخول مصر الحرب ٣ مرات :

الأولى : عند إعلان ألمانيا الحرب .

والثانية : عند دخول إيطاليا الحرب .

والثالثة : بعد خروجي من الوزارة .

وفي هذه المرة الأخيرة طلب مني سياسي كبير من قبل بريطانيا دخول الحرب ، لأن بريطانيا طلبت من تركيا أن تدخل الحرب فاشتربت دخول مصر .

وقد أرادت بريطانيا - وبالذات بعد هزيمة فرنسا - أن يدخل ٦٠ مليوناً من المسلمين الحرب . . أي مصر وتركيا والعراق . .

وطلب مني أن أتولى الحكم وأعلن الحرب ، فكان ردي أن الظروف لم تتغير .

وشهادة على ماهر في هذه النقطة تفسر شيئاً واحداً وهو أن عداء بريطانيا لعل ماهر ينتهي إذا وافق على ماهر على دخول الحرب . . وأن بريطانيا لا يهمها من يحكم مصر ، وإنما الذي يعينها هو أن يكون رئيس وزراء مصر منفذاً لأوامر بريطانيا ورغباتها فحسب . . وعداء بريطانيا لأي زعيم مصري . . يتوقف على عداء هذا الزعيم للمطالب البريطانية .

ولقد حاول الإنجليز بكل الطرق أن تدخل مصر الحرب .

قال على ماهر في شهادته :

- ألقيت قتابل فوق الباخرة المصرية « فوزية » وأثبت الطبيب الشرعي أن هذه القنابل إنجليزية ، وأنهم ألقوها لاستعداد مصر لتدخل الحرب . . وبعد تقرير الطبيب الشرعي منعه

من فحص أية قنابل .

وطلبوا أن تنقل الباخرة « فوزية » مياها إلى قواتهم في الصحراء . . على الساحل . . وكان هدفهم أن يعتدى على الباخرة فتكون مبرراً للدخول للحرب ، ولكنى قلت إن السكة الحديد تقوم بنقل المياه . .

ولقد فرض على ماهر على الإنجليز سياسة تجنب مصر وبلات الحرب ، بالامتناع عن إعلان الحرب رسمياً . . وإن حقق لهم معظم مطالبهم .

ذهب الماجور جنرال ماك ريدى رئيس البعثة العسكرية البريطانية في الجيش المصرى إلى السير مايلز لامبسون السفير البريطانى يشكو عزيز المصرى باشا .
وتوجه السفير إلى على ماهر باشا يطلب منه عزل عزيز المصرى باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى .

قال على ماهر :

- وماذا فعل عزيز المصرى لعزل ؟

قال لامبسون :

- إنه صاحب مزاج غريب ولا يعتمد عليه . . وتصريحاته غير منضبطة .

قال على ماهر :

- ولكن هذا لا يكفى لعزله .

قال السفير :

- إنه معجب بالجيش الألمانى .

قال على ماهر :

- وهل أثر هذا فى أدائه لواجبه ؟

قال لامبسون :

- ولكن ذلك يؤثر فى الضباط البريطانيين . . إنه يقول فى صالة « جروى » للشاى إن

الجيش البريطانى لا يقارن بالجيش الألمانى إذا حكم الإنسان حسب نوعية الضباط البريطانيين الذين يرسلونهم إلى مصر .

قال على ماهر :

- وهل سمعه أحد ؟

قال السفير :

- كل الضباط في الموائد المجاورة .. ولقد تعمد الباشا ذلك ..

قال على ماهر :

- دعنى أعالج الأمر بطريقتى الخاصة .

وانصرف السفير ليعود للقاء على ماهر مرة أخرى ومعه الجنرال ويلسون قائد القوات البريطانية في مصر ليقول : إن الجيش البريطانى يطلب إبعاد عزيز المصرى .

قال على ماهر :

- أريد فسحة من الوقت لأحافظ على المظاهر ..

وبعث السفير إلى اللورد هاليفاكس يشكو على ماهر فاستدعى اللورد حسن نشأت باشا سفير مصر في لندن ليقول له :

- قل لعلى ماهر باشا أريد ردًا محددًا في هذا الموضوع ..

وعاد السفير يحمل رد على ماهر قال :

- إن رئيس وزراء مصر أجرى حواراً مطولاً مع الجنرال ويلسون في هذا الشأن. وقد وافق على إحالة رئيس الأركان إلى الاستيداع . ولكنه لن يعلن ذلك القرار حتى لا يسبب استياء في الجيش في أثناء العيد .

إن على ماهر باشا يريد التأجيل حتى أوائل فبراير .

قال اللورد هاليفاكس :

- إنى سعيد بهذه الرسالة .. وأعتمد عليك في أن تقول للباشا : إن الوقت عنصر هام في هذا الشأن .

وأضاف :

-- سأشعر بالأسف حقاً إذا سمح رئيس الوزراء للمسألة أن تتلصق إلى ما بعد الأيام الأولى من فبراير ، ونظراً لتأكيدكم فإنى أتوقع اتخاذ إجراء حين ذاك .

ويتخذ على ماهر حلاً وسطاً ، فيعطى عزيز المصرى إجازة استمرت ثلاثة شهور ونصف .. ويتسرب النبا إلى رأى العام المصرى بشكل واسع برغم الرقابة البريطانية على الصحف .. ويتهم الإنجليز على ماهر بأنه المسئول عن ذلك .

ويشكو السفير للندن قائلاً :

- إن على ماهر لم يتعامل في هذه المسألة باعتبارها سرية ذات طابع فنى - عسكرى - بل أبلغ بها - لا أتباعه المقربين من السياسيين والصحفيين فحسب ، وإنما أضنى عليها طابع

التدخل المتعمد في شئون مصر الداخلية .
وحاول بذلك أن يقدم نفسه بصفته الوطني الذي لا تلين له قناة ، وأنه يقاوم هجمة
بريطانيا على استقلال مصر .
ونجح في النهاية في خلق أزمة لا مبرر لها مطلقاً .

وذهب الصحفي محمد صبيح إلى على ماهر يقول له :
- هل ستسلم في عزيز المصري ؟
فأجاب على ماهر :
- إنه لا يساوى أزمة مع الإنجليز ! !
وفي فبراير يقبل على ماهر . . عزيز المصري . . ! !

وفي فبراير ١٩٤٠ جدت أزمة أخرى بين على ماهر والسفير . .
والحديث مرة أخرى على لسان على ماهر في محكمة الجنائيات .
« أردت زيارة السودان فقال لي السفير :
- تذهب كسائح .

قلت :

- هل إذا رغب تشرشل في زيارة اسكتلندا فإنه يذهب كسائح . . إني سأزور السودان
كرئيس لوزراء مصر والسودان .
ولذلك فلم أنب أحدا عني في رئاسة مجلس الوزراء . . وكان معي أيضاً وزير الدفاع صالح
حرب . . ووزير الأشغال عبد القوى أحمد ، ولم ينب أحد منها وزيراً آخر . . وكانت
الأوراق تصل إلينا بالطائرة » .
وفي كتابه الشهير . . « في أعقاب الثورة المصرية » قال الأستاذ الكبير عبد الرحمن
الرافعي : « إن على ماهر هو أول رئيس وزارة مصري في العهد الحديث زار السودان في أثناء
ولايته للحكم » .

وهذه حقيقة تذكر لعلى ماهر . .

ولكن الحقيقة الأخرى هي أن على ماهر أراد استغلال هذه الزيارة وأحاطها بهالة ضخمة
من الدعاية لشخصه .

لقد تلقى على ماهر دعوة من السير سيثوارت سايمز لزيارة السودان ، بمناسبة زيارة الأخير

للقاهرة في شهرى نوفمبر وديسمبر ، وكان على ماهر يعترم قبول الدعوة بحيث يرافقه في الرحلة عدد كبير من أعضاء الحكومة ووفد برلمانى .

وعندما علم السفير البريطانى بذلك ، قام بزيارة رئيس الوزراء - بتعليمات من حكومته كما قال - ليشيه عن اصطحاب الوفد البرلمانى على أساس أن وجودهم في السودان يؤدى إلى قلاقل سياسية .

وفي أعقاب هذا اللقاء اعتبر رئيس الوزراء تدخل السفير شخصياً وأعلن أنه يعترم الاعتراض على تجديد مدة عمل السفير عندما تنتهى مدة خدمته في مصر .

ووضع اللورد هاليفاكس شروطاً لإتمام الزيارة . .
وطلب الوزير البريطانى ردّاً مصرئاً واضحاً ، أو بعبارة أخرى ، استجابة مصرية لهذه الشروط .

وتوجه حسن نشأت إلى وزارة الخارجية البريطانية ليعلن موافقة رئيس وزراء مصر على كل الشروط .

وفي نفس اليوم - ٢٤ يناير ١٩٤٠ . بعث هاليفاكس ببرقية - رقم ٨١ إلى لامبسون في القاهرة تتضمن نص حديثه مع نشأت باشا .
. . أبلغنى السفير المصرى :

« أن على ماهر باشا لا يعترم إطلاقاً دعوة بعض أعضاء البرلمان أو الصحفيين لمرافقته ، وأنه يرغب ببساطة في أن يرافقه اثنان من أعضاء حكومته المهتمين بالرأى والأمور العسكرية ، أى وزير الأشغال العامة ووزير الحرية .

وأبلغنى السفير أن على ماهر باشا قال إن الدعوة لم توجه له رسمياً حتى الآن لأن الدعوة - بتأثير مساعدتك - دون شك - مشروطة بأن يقدم رئيس الوزراء تعهدات معينة .

وقال رئيس الوزراء : إنه مازال غير متأكد مما إذا كان يرغب في الاستفادة من الظروف الحالية .

وعموماً . . فإن السفير في حديثه معى بشكل شخصى أعرب عن اعتقاده بأن الدعوة يمكن توجيهها الآن بشكل مأمون ، لأن التعهدات المطلوبة قدمت .

سألك إذا كان بمقدورى أن أبلغك أن ماهر باشا لن يأخذ سوى وزيرين في حالة توجيه الحاكم العام للسودان الدعوة له ، لأن هناك من الصعاب ما يحول دون إعلان تعهداته بعدم اصطحاب أعضاء في البرلمان أو صحفيين معه .

رد السفير إن بمقدورى أن أفعل ذلك ، وأبلغنى استعدادده بشكل شخصى أن يقدم هذه

التعهدات اللازمة نيابة عن ماهر باشا .

قلت له إني سأنقل ذلك إلى سعادتك . .

وطلبت منه إبلاغ رئيس الوزراء بذلك .

ووضعت المفوضية الأمريكية تقييماً للزيارة التي استمرت من ١٧ فبراير ١٩٤٠ حتى

٣ مارس . قال التقرير :

. . عاد على ماهر رئيس الوزراء من السودان يوم ٣ مارس بعد زيارة مرضية بوجه عام ، ولكن لم تقع بها أحداث .

ونظراً للاهتمام الذى أولته المعارضة البريطانية لاصطحاب رئيس الوزراء معه فى الرحلة لجنة برلمانية . . ومع اعتبار أن الزيارة تشكل سابقة ، فإن الجمهور كان يتتبع إعلان تطورات مهمة فى أعقاب عودته .

وكان المسئولون البريطانيون فى السودان يشعرون بالقلق من أن تؤدى زيارة رئيس الوزراء إلى مظاهرات معادية للبريطانيين .

وكان استقباله من جانب السودانين ودياً ولكنه لم يكن - بأى حال - مثيراً لشعور جارف .

وبرغم أن على ماهر اقتصر بشكل عام على روتين الانفعالات فإن رئيس الوزراء - على ما يظن - انتبه الفرصة لمناقشة موضوع حيوى للغاية بالنسبة لمصر ، وهو : إمكان استخدام فائض مياه النيل فى السودان لرى القطن السودانى ، وأثر هذا المشروع على كمية الماء التى ترد إلى مصر .

وقد تم الحفاظ فى سرية مطلقة على هذه الناحية من نشاط رئيس الوزراء فى السودان . ولكن المفوضية علمت من مصدر موثوق به أن هذه المسألة طرحت على بساط البحث ، وأن رئيس الوزراء تمكن من التفوق على السلطات السودانية ، والوقوف ضد الاستمرار فى هذا المشروع وتنفيذه .

ولو تمكن رئيس الوزراء من إعلان جهوده الناجحة بهذا الصدد لأصبح الأمر ريشة عظيمة فى قبعته - أى تاجاً على رأسه - ولتتمكن من العودة من السودان فى دور البطل القومى .

ولكن - والحال على ما هو عليه - لم يتمكن من التمتع بثمار نجاحه بسبب السرية الصارمة التى كانت طبيعة المحادثات حول هذا الموضوع .

وعاد على ماهر من الخرطوم يوم ٣ مارس .

وكان في استقباله عدد من الشباب المتتمين إلى حزب مصر الفتاة (القمصان الخضراء) وقد هتفوا :

- يسقط السير مايلز لامبسون .

ووزع الحزب منشورات تتهم بريطانيا بعزل عزيز المصري .
وطالبت المنشورات بعزل لامبسون واستبداله بشخص آخر مؤهل للمحافظة على العلاقات المصرية - البريطانية السليمة .

وعرف السفير البريطاني بذلك ، فأصبح في حالة استفزاز . وفي نفس الوقت قرر ألا يقوم بتحريك مكشوف ضد المديرين حتى لا يحولهم إلى شهداء ويزيد مكانتهم من أعين الرأي العام المصري .

ومع ذلك أثار السفير موضوع حزب مصر الفتاة ، في لقاء مع الملك .
وقال له : إن سلوك حزب مصر الفتاة . . غير منضبط !

واضطر السفير البريطاني إلى التهديد . . .
انتزه فرصة إقامة حفل لتلاميذ كلية فيكتوريا ، فألقى خطاباً حذر فيه مثيري الاضطرابات المعادية لبريطانيا .

ورفض الروايات التي روجت بشكل متعمد - كما يقول - حول مطالب بريطانية .
وقال : إن صبر بريطانيا ليس بلا حدود على أولئك الذين يحاولون لوى ذيل الأسد .

ولاحث في الأفق احتمالات تغيير سياسي ، ولكن التقي على ماهر بالسفير البريطاني ،
وتبادلا مناقشة صريحة حول سوء التفاهم بينها ، واتفقا على نسيان الماضي والتعاون بشكل وثيق في المستقبل .

وجاء أنتوني إيدن وزير الدولة لشئون المستعمرات يزور مصر .
وكان الغرض الظاهري للزيارة الترحيب بأول كتيبة من جنود أستراليا ونيوزيلندا عند وصولهم لمصر .

وكان إيدن وزيراً للخارجية عند توقيع معاهدة ١٩٣٦ .
وكانت لإيدن مهمة أخرى في مصر ، وهي إزالة التوتر في العلاقات الإنجليزية المصرية .
وقد أتى معه برسالة ودية للغاية من الملك جورج إلى الملك فاروق ، وقد سلمها للملك شخصياً .

كما التقى - إيدن - برئيس الوزراء وباقي زعماء مصر الذين وقع معهم معاهدة ١٩٣٦ .
وأبدى إيدن ارتياحه للطريقة التي تؤدي بها مصر التزاماتها في المعاهدة كحليف لبريطانيا
العظمى .

ولكنه أوضح للملك وللرئيس الوزراء أن هذا زمن حرب .
وأن على الحكومة البريطانية أن تتبع سياسة قوية ، وأن الجدل حول المسائل الصغيرة من
مصر لن يكون محتملاً في كل هذه الظروف .

وفيما يتعلق بالاستياء الذي تشعر به بعض الدوائر في مصر إزاء السفير البريطاني والجهود
الم بذولة لإبعاده . أوضح إيدن أن الحكومة البريطانية تضع ثقها في السير مايلز لامبسون . .
وأنها لا تعتزم سحبه من مصر .

وهذه النقطة الموضوعية فوق الحروف عرف على ماهر أنه من المستحيل لوى ذيل الأسد . .
وبدأ يتقارب مع السفير .

وقالت المفوضية الأمريكية : إن على ماهر بالنسبة للسفير « هو العدو الودود » .

وفي أبريل هز النحاس حكم على ماهر . . وإن لم يسقطه . .
في أول أبريل قدم النحاس إلى السفير البريطاني مذكرة يطلب فيها من الحكومة البريطانية
إلغاء الأحكام العرفية .

.. والنحاس يعرف أن حكومة مصر هي التي أعلنت الأحكام العرفية . . ولكنه يعرف تماماً أن
بريطانيا هي المسئولة عن إعلان هذه الأحكام .

ويطلب النحاس انسحاب بريطانيا بعد الحرب . . ويطلب مفاوضات جديدة بعد الصلح
تحصل مصر على حقها الكامل في السودان .

ويعلن هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا أن هذه محاولة مقصودة من النحاس للعب دور
في السياسة الداخلية المصرية !

• • •

وفي يونيو تجيء العاصفة التي تطيح بوزارة على ماهر . .

.. إن الموقف الدولي - من الوجهة الحربية - تغير تماماً لصالح ألمانيا خلال وزارة على
ماهر التي استمرت ١٠ شهور و٧ أيام .

في أبريل غزا هتلر كلاً من الدانيمارك والنرويج .

وفي ١٥ مايو استسلمت هولندا .

وبعد ١٢ يوما استسلمت بلجيكا .

ويوم ٢٨ مايو انسحبت القوات البريطانية والفرنسية من دانكرك
ودخلت إيطاليا الحرب ضد إنجلترا وفرنسا يوم ١٠ يونية .

ومن شهادة على ماهر نفسه نعرف ما قدمته حكومته من خدمات للإنجليز . . ونعرف
تطورات العلاقة بينه وبينهم . .
وأخيرا أسباب الإطاحة به في نهاية المطاف .
قال على ماهر :

« قبل دخول إيطاليا الحرب بـ ٦ أسابيع ، أحضرت السفير البريطاني والجنرال ولسون قائد
القوات البريطانية في مصر - والذي أصبح بعد ذلك قائداً للقوات البريطانية في الشرق
الأوسط كله عندما وقعت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ - وأخبرتها أن لدينا معلومات دقيقة بأن
إيطاليا ستدخل الحرب . . فقالوا :

- المعلومات التي عندنا من السير برسي لورين - المندوب السامي السابق في مصر -
والسفير البريطاني في روما في ذلك الوقت . . تنبئ ذلك .
فقلت لها :

- أبلغوا ذلك لوزارة الخارجية في لندن .

وقلت للسفير :

- لقد عرضت على الملك أن يغادر فيروتشي بك كبير مهندسي القصور الملكية مصر لأنه
إيطالي . . وستنظر عند دخول إيطاليا الحرب لاعتقال كل الإيطاليين . . وليس من المناسب
أن يعتقل فيروتشي وهو في السراي .

فجاء فيروتشي وقابلني . . وقال لي :

- لن تعلن إيطاليا الحرب .

قلت له :

- اذهب إلى ماتروليني وزير إيطاليا المفوض . . فإذا أكد لك عدم اشتراك بلاده في
الحرب ابق هنا . . وإذا لم يضمن هذا تعال ، وأنا أعطيك جواز سفر في نصف ساعة .
وفي اليوم التالي حضر وطلب جواز السفر ، فاستدعيت السفير والجنرال وأخبرتهما بما
حدث . . وكان عملي معها بمنتهى الصراحة . .

فقال السفير :

- كيف تعطيه جواز السفر ، ربما يعود « براشوتست » .

قلت له :

- فيروتشي عمره ٧٠ سنة . . . !

ويوالى على ماهر كشف أسرار تلك الأيام . . بعد أن أدى اليمين القانونية . . أمام القضاء :

« فتش البوليس المصرى بيت قاض ألمانى بالمحكمة المختلطة فوجد أوراقاً تدل على أنه كان يقابل هتلر .

ووجدنا أوراقاً تدل على المعاهدة بين ألمانيا وروسيا . . ولم تكن هذه المعاهدة قد وقعت بعد . . وفيها أن روسيا وألمانيا ستقتسمان بولندا . . ومحددة مناطق التقسيم فى خريطة .
وقد استدعيت السفير البريطانى وأطلعتة عليها فأبلغ وزارة الخارجية البريطانية التى طلبت الأوراق فأعطيتها له . . على سبيل الأمانة » !

وفى يوم دخل ماتزولينى وزير إيطاليا المفوض فى مصر . . إلى مكتبى بوزارة الخارجية . . وكان هذا يوم الزيارة . أى الدخول بدون مواعيد . .
ولما دخل قال :

- نحن دائماً فى جانب السلام .

. . تصنعت الغضب وطرقت مكتبى بشدة وقلت :

- إنى أعجب لوزير مفوض بدلى أمامى بواقعة يعلم أنها غير صحيحة . فاتفعل ماتزولينى وقال :

- نحن خاضعون لألمانيا ولا نتصرف إلا بمشيئتها .

فاستدعيت السفير والجنرال ولسون وأخبرتهما بذلك .

وبعد أسبوع زارنى ماتزولينى وقال :

- كلفنى شيانو وزير خارجية إيطاليا أن أسألك : هل إذا هاجمتكم إيطاليا تهاجمونها . قلت :

- لا . .

وأخبرت السفير البريطانى وولسون فقال السفير :

- كيف تقول لا . . ؟

سألت ولسون :

- هل إذا كنت ترمع الهجوم تذكر ذلك .

فأجاب ولسون :

- لا . .

قلت :

- على أى الحالين فإنى لا أنوى مهاجمة إيطاليا .

وقد سمعها السفير « وبلعها » . . وهذه هى نفس الكلمة التى استعملها على ماهر . . !

وطلب السفير من على ماهر اعتقال إسماعيل صدقى رئيس وزراء مصر السابق . . وتوفيق دوس الوزير السابق ، وأحمد كامل مدير بلدية الإسكندرية ، وأحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة .

وقال السفير : إن الثلاثة الأوائل أعضاء فى مجالس إدارات شركات ألمانية . أما الرابع - أحمد حسين - فنسب له أنه صدر منه هتاف عدائى فى أثناء مقابلة مع السفير البريطانى . وكان رد على ماهر أنه لا يستبعد أن يكون هناك بريطانيون فى مجالس مثل هذه الشركات ، لأن ألمانيا قبل الحرب كانت دولة صديقة .

. . وحدث أن م بعض القناصل الألمان فى قناة السويس على ظهر سفينة إنجليزية قادمة من الهند . . فأوقفنا السفينة وأنزلنا القناصل الألمان ليكونوا رهينة مقابل المصريين الذين اعتقلهم الألمان . .

وجاءنى خطاب شخصى عن طريق السفير البريطانى يقول :

- إننا نبادل هؤلاء القناصل الألمان بقناصل إنجليز معتقلين فى ألمانيا . . وهم من عائلات كبيرة .

وقال السفير :

- هذه خدمة نقدرها . . إذا تركنا لهم القناصل الألمان . .

. . . وفعلا سلمناهم للسلطة البريطانية .

ويختم على ماهر شهادته عن كل ما جرى قبل إعلان إيطاليا الحرب بأن المعاملة بين مصر وبريطانيا كانت معاملة إخلاص وصراحة لدرجة كبيرة .

ولكن إيطاليا أعلنت الحرب يوم ١٠ يونية . . ودخلها فى اليوم التالى . .

بعث ريموند هير القائم بأعمال المفوضية الأمريكية فى القاهرة بتقرير إلى واشنطن عن

تطورات الموقف فى مصر عقب قيام الحرب بين إيطاليا وبريطانيا .

قال : فى أعقاب إعلان إيطاليا الحرب يوم ١٠ يونية دخل الوضع السياسى فى مصر مرحلة جديدة .

أصبح واضحاً أن على الحكومة المصرية - شاءت أم أبت - اتخاذ موقف أقوى مما اتخذته عند نشوب الاشتباكات بين إنجلترا وألمانيا .

ولكن رغم ذلك وتمشياً مع روح الانهزامية البالغة التى سادت الدوائر السياسية المصرية وقتها فقد بدا أن رئيس الوزراء على ماهر باشا أكثر حرصاً على تفادى إغضب الإيطاليين من رغبته فى مساندة قضية الحليف البريطانى لمصر .

ولعدة أيام ظلت مسألة قطع علاقات مصر بإيطاليا محل نظر .

وهذا الموقف العدائى لا يمكن الاستمرار فيه طويلاً .

وعلى كل حال فى ١٢ يونية . . تقرر قطع العلاقات .

ووافق البرلمان المصرى على بيان لعلى ماهر يؤكد فيه إخلاصه لمعاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى . ولكنه يضع تحفظات معينة تستهدف إبقاء مصر خارج النزاع لمنعها .

وقد أعطيت إشارة عملية تدل على اتجاه الحكومة المصرية بعد أيام قليلة فى أعقاب مقتل عدة جنود من حرس الحدود المصرى خلال غارة على السلم .

أصدر رئيس الوزراء على ماهر باشا بياناً للصحف فى ١٧ يونية يحمل معنى أن هذه الحوادث يمكن تفاديها « بالوسائل الدبلوماسية » .

وهذا الأسلوب الفاتر لم يكن - بالطبع - ينعجب البريطانيين .

وقد ضايقهم التلكؤ فى رحيل الوزير المفوض الإيطالى ، الذى غادر البلاد فى ٢٣ يونية .

وكان الوزير الإيطالى زائراً دائماً لوزارة الخارجية المصرية ، فى أعقاب قطع العلاقات ، بغرض ظاهرى هو تسهيل رحيل المسئولين الإيطاليين والمدنيين .

ولكن البريطانيين يشكون أنه يبذل جهوده لحمل الحكومة المصرية على رؤية وجهة النظر الإيطالية .

ومع ذلك ، فإن الأمور تطورت أبشأ مما كان متوقفاً .

فى ١٨ يونية ظهر فى الصحف المحلية تصريح صحفى ، من الواضح أنه نبع من السفارة

البريطانية ، ينفى بشكل قاطع « الإشاعات المغرضة » التى تدور حول أن بريطانيا العظمى تحاول إجبار مصر على إعلان الحرب .

وفى ١٩ يونية صفق البرلمان بحماس لرئيس الوزراء ، عندما أكد سياسته فى حياة استقلال

مصر وحقوقها ، وفى نفس الوقت تنفيذ التزاماتها .

وفى ٢٠ يونية وزع تقرير يقول : إن الملك (فاروق) وجه نداءً إلى الملك جورج حول

مصاعبه . وتلقى إجابة لبقة ، ولكن حازمة ، تفيد أنه وفق النظام البرلماني فهذه الأمور تترك لتقدير الوزراء البريطانيين المسئولين . . . ومسألة إعلان القاهرة كمدينة مفتوحة أعيد إحياؤها ، ولكن عدم موافقة بريطانيا على الخطة بدا واضحاً .

وأدى تراكم هذه الأحداث إلى تصاعد الشعور المعادي للبريطانيين إلى درجة عنيفة . وصلت في الواقع إلى أن يسمع المرء كلمة « شغب » عند كل منحنى .

وأخذ الطلبة في التظاهر ، وغرق رئيس الوزراء في بحر من البرقيات من جميع أنحاء البلاد تتعهد بالمساندة .

وكان التصفيق يتعالى عند عزف النشيد الوطني في دور السينما . . إلخ .

وينتهي تقرير القائم بالأعمال الأمريكي إلى نتيجة تقول :

« إن على ماهر ليس شخصية شعبية ، ولكنه ارتفع في مصر ، في تلك الأيام . إلى مصاف البطل الوطني » .

ويتوجه حسين سرى باشا وزير المالية إلى السفير البريطاني ليقول له في صراحة :

... على ماهر باشا يعمل ضدكم . . . ويجب أن يعزل .

ويشك السفير البريطاني في أن هناك قدراً من التفاهم الخفي جرت بشأنه المفاوضات بين الحكومتين : المصرية والإيطالية ، بأن تحدد مصر من تعاونها مع بريطانيا العظمى على أن تتعهد إيطاليا بحصانة جزئية لمصر في أثناء الحرب . . . وتحدد وضعاً لمصر عند انتصار الإيطاليين . ويتحول الشك في نفس السفير البريطاني إلى اقتناع بأن الخوف من العلانية أصبح يسيطر على تفكير على ماهر ، وأن كل السياسة المصرية تشكل على أساس واحد ، وهو أنها تفترض - حتماً - انتصار إيطاليا .

ويتبع ذلك من وجهة النظر المصرية -- ضرورة الإبقاء على علاقة طيبة مع غزة مصر . . القادمين ! .

وعلى هدى هذه القاعدة والاقتناع ، فإن موقف على ماهر أصبح من وجهة نظر السفير البريطاني . . لا يغتفر .

وبعد أسبوع فقط من هذا الإعلان ، كان السفير يطلب من فاروق رسمياً عزل على ماهر . . . ويوجه إليه إنذاراً قريب الشبه بإنذار ٤ فبراير . . .

ولقد استسلم الملك في الحالين . . .